التغليب وعلاقته بالمجاز

دراسة وتوجيه

دكتور

كمال كامل محمود صالح الحداد

مدرس البلاغة والنقد بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً) (الفتح:١) ، والصلاة والسلام على خير من حملت البطحاء ، وأظلت السماء سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فإن علم البلاغة من أكثر العلوم التي تبرز الجمال الفني للتعبير حتى إن أبا هلال العسكري جعلها أولى العلوم التي ينبغي الحرص عليها بعد معرفة كتاب الله سبحانه وتعالى حيث قال : إن أولى العلوم بالتعلم ، وأولاها بالتحفظ بعد المعرفة بالله جل ثناؤه ، علم البلاغة.[1]

والبلاغة لا يمكن التوقف بها عند فترة زمنية معينة ، لاعتمادها على التذوق الفني للنصوص ، فهي دائما متجددة لا جمود فيها.

---

[1] - الصناعتين لأبي هلال العسكري صـ٩

وأعلى فنون البلاغة ، وأسماها مذلة "فن المجاز" [illegible] "العرب كثيرا ما تستعمل المجاز ، وتعده من مفاخر كلامها ، فإنه دليل الفصاحة ، ورأس البلاغة ، وبه بانت لغتها من سائر اللغات."[1]

وكان داعي لاختيار موضوع البحث "التغليب وعلاقته بالمجاز" هو : إنني أثناء قراءتي لباب التغليب ، وجدت فيه الكثير من الأمثلة التي استشهدوا فيها لصور التغليب يمكن أن تدرج تحت باب المجاز ، وبعد قراءة متعمقة في كتب الأقدمين ، وتفسير الآيات ، وغيرها من الكتب التي استشهدوا فيها بأمثلة للتغليب وجدت أن بعضهم يصرحون بالمجاز في هذه الأمثلة ، وحتى الكتب التي لم يصرح أصحابها بالمجاز تجدهم في توجيه النص المستشهد به يوجهونه توجيه المجاز.

وقمت في هذا البحث بمحاولة رصد سبب إدراجه في علم المعاني دون البيان ، وذكرت بعض الإشارات لعلماء أشاروا إلى قربه من المجاز ، ثم ذكرت الصلة بين التغليب والمجاز المرسل ، وبين التغليب والاستعارة في نوعيها الكبيرين الاستعارة التصريحية -أصلية وتبعية- والاستعارة المكنية مطبقا لآراء العلماء في استعارة الحرف والمكنية على أمثلة التغليب ، وبينت أن المجاز أفضل من التغليب في الدلالة على المراد.

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون موفقا في تناول الموضوع وعرضه.

والله الموفق

---

١ - العمدة لابن رشيق جـ١ صـ٢٢٥

سبب إدراج التغليب في المعاني :

بادئ ذي بدء يجب الإشارة إلى أن فكرة الربط بين التغليب والمجاز كانت موجودة لدى الكثير من العلماء ، البعض تفهم من ثنايا كلامهم ، والبعض صرح بوجود هذه العلاقة مثل ابن كمال باشا في رسالته في تحقيق التغليب ، وهذا يدعو للتساؤل عن سبب إدراجه في علم المعاني :

أولا: إما أن يكون سيرا على نهج الأقدمين في وضعهم التغليب في علم المعاني كما ذكر السبكي في عروس الأفراح " .. جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم فتبعناهم"[1]

ثانيا: لعلهم لاحظوا أن التغليب يمكن إدراجه تحت أبواب متعددة من أبواب البلاغة ، كما سيظهر من خلال البحث أن هناك من الصور يمكن إدراجها في المجاز المرسل ، وأخرى يمكن أن تدرج في الاستعارة ، كما هناك صور أخرى يمكن أن تدرج في الالتفات ، فوجدوا أنه يمكن أن ينظر فيه إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فأدرجوه في علم المعاني.

وهذا يثير في النفس سؤالا أيصلح باب التغليب أن يرقى إلى درجة المجاز؟

وهذا ما سوف أحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث.

---

١ - عروس الأفراح للسبكي جـ١صـ٢٩٤ ضمن شروح التلخيص

التغليب وصلته بالمجاز

إن القارئ لأسلوب التغليب يجد فيه ارتباطا وثيقا بينه وبين المجاز ، ولو نظرنا إلى تعريف العلماء للتغليب لرأينا هذه الصلة ، فقد عرف الخطيب القزويني التغليب في التلخيص بقوله هو : "أن يغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما ، أو اختلاط ، وهو أمر يجري في كل متناسبين ومختلط ن بحسب المقامات ، لكن غالب أمره دائر على الشرف والخفة.

وعبارة الخطيب القزويني يغلب على الشيء ما لغيره قريب من التعريف اللغوي للاستعارة ، وتعريف الجاحظ للاستعارة حيث يقول : " تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه."[1]

وأصرح من هذا في أقوال السابقين من أن التغليب فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له قول الإمام الزركشي في البرهان " لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف ، فإطلاقه على الذكور والإناث على غير ما وضع له.[2]

كما أن ما ذكره الخطيب القزويني يدل على إعطاء حكم شيء لشيء آخر ، وإعطاء حكم الشيء لغيره يأخذنا إلى قضية النقل ، والنقل في الألفاظ لا يكون إلا في باب المجاز ، لأن فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، أو كما عبر عنه الإمام عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الاستعارة" ... الاستعارة ما

١ : البيان والتبيين للجاحظ جـ١ص٣٥ ت.د/عبد السلام هارون
٢ : البرهان في علوم القرآن للزركشي جـ٣ ص٣١٢

اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها"[1]

والإمام عبد القاهر يؤكد على أن النقل يجري على معنى ثان غير المبدوء به في الوضع وأن هذا المعنى الثاني يأخذ حكم المنقول عنه كما يعبق الشيء برائحة ما يجاوره فنراه يقول " والغرضُ المقصود بهذه العبارة – أعني قولَنا: المجازُ – أن نبيّن أن للّفظ أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً، وأنّ جريه على الثاني إنما هو على سبيل الحُكْم يتأدّى إلى الشيء من غيره، وكما يعبَق الشيءُ برائحة مايجاورُه، وَيَنْصَبغ بلونِ ما يدانيه"[2]

فالنقل ليس فيه نقل اللفظ فقط ، ولكن الواقع الجمالي للعبارة يقتضي أن يكون النقل لمعنى المشبه ، وهذا ما أشار إليه الإمام عبد القاهر في قوله:" وإطلاقهم في الاستعارة أنها نقل للعبارة عما وضعت له من ذلك فلا يصح الأخذ به وذلك أنك إذا كنت لا تطلق اسم الأسد على الرجل إلا من بعد أن تدخله في جنس الأسود من الجهة التي بينا لم تكن نقلت الاسم عما وضع له بالحقيقة لأنك إنما تكون ناقلا إذا أنت أخرجت معناه الأصلي من أن يكون مقصودك ونفضت به يدك فأما أن تكون ناقلا له عن معناه مع إرادة معناه فمحال مناقض.[3]

وهذا ما نلحظه في صور التغليب ، فيكتمل فيها النقل ،ولكن ليس نقل للفظ فقط ، وإنما للمعنى المراد من هذا النقل ، والإيحاءات الخاصة التي تتولد عنه

١ : دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ص٢٧٦
٢ : أسرار البلاغة ص٢٤١
٣ : دلائل الاعجاز ص٢٧٩

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن النقل ليس خالصا في كل صور التغليب ، ففي الاستعارة يستعمل اللفظ مكان لفظ آخر لينقل له معناه ، أما في التغليب فيستعمل اللفظ الواحد في صورتيه الحقيقة والمجازية –أحيانا– كما تستعمل لفظ العمران ، فالمراد به عمر حقيقي وهو عمر بن الخطاب ، وآخر مجازي وهو أبوبكر الصديق ، ومثل القوم وفيهم امرأة ، أشار إلى ذلك الزمخشري في عده هذه الأنواع من التغليب ، لأن فيها جمع بين الحقيقة والمجاز إذ ليس هناك معنى يعمهما حتى يعد من عموم المجاز ، وأجاب على هذا الشريف الجرجاني بقوله :" الجمع إنما يلزم إذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازى ، ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ، ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز أن لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد إليه بإرادة واحدة في استعمالات الألفاظ "[1]

وأحيانا يكون خالصا في النقل مثل (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ)(التحريم: من الآية١٢) فالحديث عن امرأة ، وهي مريم بنت عمران ، ونقلها من جنسها إلى جنس الرجال.

وللرد على من يقول بأنه يطلق لفظ الرجال ليشمل النساء من باب التغليب ، فقد ورد من الآيات ما يدل على أنه يطلق على الرجال لفظ النساء ، وذلك مثل قوله تعالى (وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ)(البقرة: من الآية٤٩)

[1] . الحاشية على الكشاف/الشريف الجرجاني صـ١٣٦

و ألحق التغليب بالمجاز واضح في أذهان الكثير من العلماء ، وإن كان البعض يلحقه بالمجاز المرسل ، والآخر يلحقه بالمجاز العقلي ، فابن يعقوب المغربي يذكر " لفظ التغليب مطلقا مجاز مرسل "[1]

والعلامة السبكي يذكر في التغليب بالمثنى ما يستفاد منه أن بعض صور التثنية من المجاز العقلي حيث يقول : "ومنها الخافقان .. وهما المشرق والمغرب،فإن الخافق حقيقة هو المغرب ، على أن تسمية المغرب خافقا مجاز ، لأن المغرب ليس خافقا بل مخفوق فيه"[2]

والعلامة الدسوقي في حاشيته يجعل التغليب بين المجاز المرسل بعلاقة الجزئية ، وبين باقي صور المجاز حيث يقول : " وبالجملة فالتغليب إما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة ، أو من قبيل عموم المجاز فتأمل"[3]

والشهاب الخفاجي يُلاحظ تردده بين التغليب والمجاز ، والقارئ لحاشيته على تفسير البيضاوي يلحظ أن العلاقة بينهما ماثلة في ذهنه ، فمثلا حين يعلق على كلام البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ)(لأنفال: من الآية٤٢) قال البيضاوي (الركب :العير ، أو قوادها) وقال الشهاب: هو على الأول تغليب أو مجاز"[4]

ولست أقصد هنا التوجيه بأنه يقصد تغليب العقلاء على غيرهم فيكون تغليبا ، أو إطلاق الركب على القواد فيكون مجازا بعلاقة المجاورة ، بل أقصد تلك

[1] . مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي جـ٢ صـ٥٤
[2] . عروس الأفراح للسبكي جـ٢ صـ٥٢
[3] . حاشية الدسوقي جـ٢ صـ٥١
[4] . حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ٤ صـ٢٧٧

العلاقة الوطيدة بينهما في ذهن الشهاب بقوله "الأول تغليب أو مجاز" ، فالأول المراد الذي يشير إليه هو لفظ "العبر" أيدخل في باب التغليب ، أم في باب المجاز ؟، وهو في كلامه لم يقطع بأيهما.

ومن المعاصرين من لاحظ هذا التردد عند الشهاب حيث يقول : "يذكر في كلامه عن التغليب أنه من المجاز ، وأن علاقته الجزئية أو الكلية ، وأن فائدته الدلالة على الشمول ، إلا أن المفهوم مما ذكره من آيات تحت هذا الباب أنه يفرق بين المجاز والتغليب مع أنه عده من المجاز المرسل.[1]

وذكر الشيخ عبد الحكيم السيلكوتي في تعليله أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له "يعني أن هذا القدر معلوم قطعا ، وظاهر أن ذلك الاستعمال يكون لعلاقة ، وإلا لكان خطأ ، فيكون مجازا وإن لم تعلم خصوصية العلاقة"[2]

ويقول الزركشي " جميع باب التغليب من المجاز ، لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، ألا ترى أن القانتين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف فإطلاقه على الذكور والإناث على غير ما وضع له ، وقس على هذا جميع الأمثلة"[3]

وما ذكره الزركشي أتفق معه في جزء منه ، لكن في جزء آخر مما ذكر، هناك حاجة إلى التأمل ، فجعله التغليب من باب المجاز أتفق معه فيه ، إلا أن توجيهه للآية يجعل هذه الآيات قاصرة على الاستعارة دون غيرها من المجاز

---

١ - البيان عند الشهاب الخفاجي في كتابه "عناية القاضي وكفاية الراضي القسم الثاني في المجاز المرسل ص٤٨٦د/فريد محمد بدوي النكلاوي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م مطبعة الأمانة

٢ - حاشية السيلكوتي ص٢٤٤ وينظر البيان عند الشهاب الخفاجي في كتابه "عناية القاضي وكفاية الراضي ص٤٨٦د/فريد محمد بدوي النكلاوي

٣ - البرهان في علوم القرآن للزركشي ص٣١٢

، ولكن بالنظر في الأمثلة نجد أنها تشتمل على صنوف أخرى من المجاز كما سيتضح من خلال البحث.

والعلامة السبكي وغيره يجعل هذه الأنواع من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر حيث يقول: قد أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها : الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع إلى خطاب الآخر[1]

في حين ذكر في موضع آخر أنه يدخل في باب المجاز لعلك تقول غالب ما سبق ، أو كله من أنواع المجاز ومحله علم البيان .. ؛ فالجواب أن الأمر كذلك ، ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم فتبعناهم[2]

ومن خلال القراءة المتأنية لصور التغليب ، يمكن أن يُلاحظ أن بعضها يدخل تحت باب المجاز المرسل والآخر تحت باب الاستعارة.

أولا : بين التغليب والمجاز المرسل:

عرف علماء البلاغة المجاز المرسل بقولهم : ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه ، كاليد إذا استعملت في النعمة ، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة ومنها تصل إلى المقصود بها.[3]

وذكروا له علاقات خاصه به تميزه عن غيره من الفنون البلاغية ، والمتأمل في بعض الأمثلة التي ذكروها للتغليب يجد أنها تتماثل مع بعض علاقات المجاز المرسل ، ومن ذلك :

---

١ - ينظر عروس الأفراح للسبكي جـ١ صـ٤٩١ ، ٤٩٢

٢ - المرجع السابق جـ١ صـ٤٩٣

٣ - الإيضاح للخطيب القزويني ت.د/محمد عبد المنعم خفاجي جـ٥ صـ٢٠٧

علاقة الجزئية أو تسمية الكل باسم جزئه

وهي : اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء.[1]

ومن الأمثلة المشهورة في باب التغليب قوله تعالى : (ذٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) (آل عمران: ١٨٢)

فقد استدل الزركشي وغيره بأن هذه الآية من أمثلة التغليب[2] وقال إنها من "تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه"

وقال الشيخ الطبرسي في توجيه التغليب في الآية : (بما قدمت أيديكم) ، بما كنتم عملتموه ، وذكر الأيدي لأن أكثر الأعمال تعمل بها ، فجعل كل عمل كالواقع بالأيدي على سبيل التغليب ، وعطف قوله : ، (وأن الله ليس بظلام للعبيد) ، على ، (بما قدمت أيديكم) ، لأن معناه : أنه عادل عليهم فيعاقبهم على حسب استحقاقهم.[3]

ولكن هناك نظرة أخرى في توجيه الآية فيمكن أن يلاحظ فيها المجاز المرسل في قوله سبحانه وتعالى : " أيديكم " فهي مجاز مرسل حيث عبر بالأيدي للقيام بالأعمال ، فهي " توبيخ وتوقيف داخل فيما يقال لهم يوم القيامة ، ويحتمل أن يكون خطابا لمعاصري النبي صلى الله عليه وسلم يوم نزول الآية ، ونسب هذا التقديم إلى اليد إذ هي الكاسبة للأعمال في غالب أمر الإنسان فأضيف كل كسب إليها [4]

١ - حاشية الدسوقي جـ١ صـ٣٥ شروح
٢ - ينظر البرهان في علوم القرآن ج٣ص٣١١
٣ - تفسير جوامع الجامع - الشيخ الطبرسي - ج ١ - ص ٣٣٥٦
٤ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - ابن عطية الأندلسي - ج ١ - ص ٥٤٨ - ٥٤٩

ولاحظ كثير من علماء المجاز في الآية كما يقول أبو حيان الأندلسي : "ونسب التقديم اليد مجازا ، والمعنى بما قدموه ، إذ كانت اليد أكثر الجوارح تصرفا في الخير والشر . وكثر هذا الاستعمال في القرآن : ، (ذٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ)(الحج: من الآية١٠)) ، (بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ)(آل عمران: من الآية٨٢)) ، ، (فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)(الشورى: من الآية٣٠)١

وعبر الألوسي بعلاقة المجاز المرسل في الآية في قوله:

(بما قدمت أيديكم) ، أي بسبب أعمالكم التي قدمتموها كقتل الأنبياء وهذا أول الذي تكاد السموات يتفطرن منه ، والمراد من الأيدي الأنفس والتعبير بها عنها من قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذي مدار جل العمل عليه)(٢)

وقد تكون العلاقة السببية على ما فسره القرطبي في قوله "وخص الأيدي بالذكر ليدل على تولي الفعل ومباشرته ، إذ قد يضاف الفعل إلى الانسان بمعنى أنه أمر به[3] ، وتوجيه القرطبي هنا يدخله في المجاز العقلي.

وقد تستعمل اليد حقيقة كما ذكر أبو حيان في تفسير قوله تعالى (ذٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ)(الحج: من الآية١٠) " حيث يقول :

قيل : المراد اليد حقيقة هنا ، والذي قدمته أيديهم هو تغيير صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وكان ذلك بكتابة أيديهم.[4]

١ - تفسير البحر المحيط - أبي حيان الأندلسي - ج ١ - ص ٤٨٠
٢ - تفسير الألوسي - الألوسي - ج ٤ - ص ١٤٢
٣ - تفسير القرطبي - القرطبي - ج ٤ - ص ٢٩٥
٤ - تفسير البحر المحيط - أبي حيان الأندلسي - ج ١ - ص ٤٨٠